تجارة الرق في السنغال
دراسة سوسيو قانونية خلال القرنين 17- 18م.

الباحث: سلاماني عبد القادر / أ.د صم منور جامعة وهران1 أحمد بن بلة
د. حمدادو بن عمر جامعة وهران1 أحمد بن بلة

توطئة:

عرفت القارة الإفريقية أطماعا أوروبية منذ القرن الخامس عشر للميلاد 15م والتي تمثلت في استعباد الإنسان الإفريقي وتحويله للعمل في العالم الجديد، وما عرف بتجارة الثلاثية عبر الأطلسي.

عملت الدول الأوروبية على استكشاف أعماق القارة الإفريقية تحت غطاء الاستكشاف العلمي للمنطقة عن طريق بعث علماء في البيولوجيا وعلم النباتات أو عن طريق المبشرين المسيحيين إلى الأفارقة لجلب لحضارة إليهم، وكانت هذه المساعي فقط لاستكشاف المناطق المجهولة بغية التحضير لاحتلالها ، لكن دخول الأوروبيين إلى أعماق إفريقيا بغية احتلالها، ولقد كان العبيد يشكلون ثاني أكبر مكون للمجتمع السنغالي ويتم تقسيمهم إلى أربع مجموعات، بسبب وجود صنف المحررين المميزين عن الرجال الأحرار الذين كانوا متواجدين في قرى الولوف والسيرير كما في مراكز سان لويس وقوري.

وقد كانت ظروفهم أقرب إلى العبيد منها إلى الرجال الأحرار، وكان عددهم بسيطا لأن ظروف شراء حياتهم كانت صارمة وقاسية، فطلب الحرية كان ينبغي للعبد أن يعطي لسيده على الأقل عبدين جيدين، وكان هذا المبلغ المرتفع يفوق إمكانيات العبد فقليل من العبيد استطاعوا تحرير أنفسهم بهذه الطريقة لهاته الأسباب كان تحرير العبيد في جميع بلدان الولوف والسيرير كان يعود إلى كرم السيد أكثر منه مساعي العبد الشخصية، لذا تم سن مجموعة من القوانين التي تضبط ظروف العبد الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السنغالي، فما هي ظروف العبيد السوسيو قانونية في السنغال؟ وكيف تحولت مع التواجد

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

الأوروبي في السنغال خلال القرنين 17– 18م ؟ وكيف تمت معاملة العبيد من الناحية القانونية في المجتمع السنغالي؟

عرفت تجارة الرق في السنغال عدة طرق أهمها بيع الأسرى مقابل السلع التي كان يجلبها العرب في البداية، وكانت هذه التجارة لا تخص سوى أعداد قليلة من العبيد فأغلبيتهم من السود يستخدمون للخدمة والمزارعة والعمل في المناجم، هذه المعاملة كرستها التجارة الأطلسية منذ القرن 15م وخاصة مع استقرار الأوروبيين في القرن 17م، ومع ظهور ملوك متسلطين يتمتعون بالقوة قاموا بسن عقوبة قانونية تتمثل في تحويل المجرمين إلى عبيد، وهذا ما أدى إلى ظهور قوانين رقية جديدة1.

1– الأسس الاجتماعية والقانونية للرق في السنغال.

كان الرق موجودا في السنغال ولا يمكن تحديد نظامه القانوني بدقة، يمكن التمييز بين العبد الذي ولد عند سيده وبين العبد الذي اقتناه، فالأول لا يباع ولا يتخلى عنه، وما هو مؤكد أن لم يكن الرق قبل القرن 15م، فخدمة الأرض وحراسة المواشي وخدمة الأشراف وكذا العمليات العسكرية البسيطة كانت من مهام الأسرى، وكان الأسرى الأجانب يستخدمون كعمال بسطاء في مزارع العائلات القروية.

– أما العبيد الذين ولدوا في المنازل كانوا يتمتعون بوضعية وحقوق أهم من العبيد الذين تم شراؤهم أو أسرهم خارج البلاد(ديام صاير أو رق التجارة) " العبد المعروض للبيع"2.

أما الديام الديودو وهم العبيد الذين ولدوا في المنزل كانوا إما عبيدا لأشخاص معينين أو عبيدا للملك، عبيد الملك هم ديام ايبوغ هؤلاء كانوا إما تابعين للملكة نك بايتيل أو ملكا خاصا للملك، والعبيد الخاصين بالملك يسمون ديام اينيغ وأخيرا فديام اينيغ أو العبيد الخاصون سواء كانوا ملكيين أم لا كانت لهم وضعيات مختلفة بحسب انتمائهم إلى الأب أو الأم(ديام اينيغ ايباي ينتسب إلى الأب) (وديام اينيغ نداي ينتسب إلى الأم)3.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

2– ظروف العبيد وكيفية معاملتهم:

ترجع قضية ظروف العبيد لعدة أسباب أهمها: الفقر والمجاعات والجفاف الذي انتشر في النصف الأول من القرن 18م4، وبينما يرى البعض الأخر أن الظاهرة كان سببها الحروب بين المملكات أو عمليات الإبادة التي طبقها الملوك في حالة العصيان أو ببساطة الحاجة إلى التجارة القادمة من نيجيريا، حيث أن مملكتا بامبرا الأولى وسيقو على ضفاف نهر النيجر وكذا مملكة كارتا بين النيجر والسنغال نشبت بينها حروب عديدة للحصول على العبيد أو تصديرهم5.

اختلفت معاملة العبيد باختلاف المناطق، فمثلا في منطقة فوتا كان العبيد يعاملون بقسوة فكل محاولة هروب كانت نهايتها القتل، وكان العبد يباع في سن العامين دون الأخذ بعين الاعتبار رأي والديه، وذلك كلما دعت الضرورة إلى ذلك6، وفي ممالك السوننكي7 والفوتنكي لم تكن للعبد شخصية قانونية وهو مواطن ميت وكانت في مقابل ذلك حالات خاصة فالليبو على سبيل المثال لم يكن لديهم لا مملكة ولا شرف8.

أما في ممالك السين وصالوم اتخذ ملوك البور إجراءات لحماية العبيد الذين لم يكن لأسيادهم عليهم حق الحياة أو الموت9، ولكن مع تجارة الرق التي تطورت مع نهاية القرن 15م والعدد المتنامي للعبيد بدأت ظروف الرق تتغير باستخدامهم في الفلاحة وفي الأعمال الشاقة، وكان أسرى التجارة يمثلون أحد أسس أجزاء العمل الاجتماعي، فكان يتم تجميعهم في الممتلكات الواسعة خاصة في الفوتا جالون وكانت ظروفهم تزداد صعوبة أكثر فأكثر، ولكننا كنا نلاحظ في إقليم الولوف أعداد كبيرة من ممثلي عبيد المملكة الذين تم توجيههم نحو وظائف إدارية وسياسية فعلى مر التاريخ وكثرة الحروب والصراعات السياسية استطاعوا أن يؤدوا دورا كان منحصرا في السابق على انديامبور10.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

أما العبيد الذين كانت أوضاعهم المادية جيدة نوعا ما فباعتبارهم أنصار للنظام السياسي الذين يشكلون قوته العسكرية الدائمة لحماية الملك فهم كانوا محميين ضد أكبر أنواع الإهانة والظلم.

بينما عبيد التجارة المحرومون من الشخصية القانونية والمقصون أو المهمشون من قانون الأهالي لم يستفيدوا من هذه التغييرات، فاتصال الأوروبيين مع الأقليات الساحلية في نهاية القرن 15م وخاصة مع بداية القرن 17م، لم يضف تغييرات على وضعيتهم بل على العكس زادت حدة الحروب والصراعات والحصار وعمليات الإبادة لتموين أو زيادة تجارة الرق، كان ينبغي عليهم انتظار الثورة الصناعية في أوروبا لإعادة النظر في تجارة الرق.11

3– النظام القانوني التقليدي للرق في السنغال.

ترك وجود الرق خلال القرون الأولى في المجتمعات السنغامبية بصمة كبيرة في الهيئات السنغالية12، فعند مجتمعات السونانكي في "وقادو" فإن أصول الرق تعود حتما إلى عصر ما قبل الإسلام ثم تطور فيما بعد مع نشوب الحروب والصراعات السودانية13، وذلك لأن الرق كان عاملا من عوامل التركيبة السوسيواقتصادية فهو مسألة إنتاجية اقتصادية، ولذلك فإن تأسيس وضعية خاصة للرق سبقها تصور غير متكافئ في المجتمع هذه الوضعية أطرها النظام القانوني التقليدي14.

لم يعرف السنغال الرق في صورته القديمة15، فقد كان هناك أفرادا صاروا عبيدا خاصة عند نشوب الحروب، إلا أن ظروفهم لم تكن تختلف عن ظروف العائلات التي أدمجوا فيها ومن جهة أخرى لقد تم تحريرهم بالبقاء على أصولهم زد على ذلك لم يكن للعبيد سوى دور هامشي في الاقتصاد، لم يكونوا يحتكرون وسائل الإنتاج ولا المبادلات التجارية ولم يكن هناك استغلال للرجل

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

من طرف الرجل فالعمل على إنتاج وسائل العيش كان مهمة الجميع، حتى أنه كان بإمكاننا ملاحظة توزيع اجتماعي للعمل بمعنى تقسيم للمهام حسب الجنس والسن والاستعدادات الشخصية والقدرات والمواهب، والتجارب16.

كان الفرد محصورا في شبكة تضامن اجتماعية فالمهم ليس هو الجوهر ولكن الوجود وذلك بعزل كل استقلالية17، فالحرية كانت موجودة لكنها كانت مقتصرة على عناصر التوافق التي تحكم الخلية الاجتماعية، مما يفسر عدم التساوي الاجتماعي أو اللاعدالة الاجتماعية18.

بقي نفس النظام الاجتماعي في السنغال إلى غاية نهاية القرن 15م، فتكريس الرق الذي أفرزته التجارة الأطلسية سوف يهز أسس المجتمع السياسي في فضاء الساحل السوداني، فمن جهة زادت من متانة التركيبة الثنائية للمجتمعات، وقد زادت من خلال التقنيات البحرية طلبات اليد العاملة لصالح العالم الجديد، وأفرزت الحروب التي دعت إليها التجارة الأطلسية، كما أفرزت ظهور الارستقراطيات السياسية والتجارية في المجتمع السوداني من جهة أخرى، فقد أعادت النظر في القوانين التقليدية وقوانين العقوبات، لتحل محلها قانون العشوائية فقد صارت العقوبات المفروضة على المجرمين داخل مجتمعات الساحل في القرن 17م هي الأسر19 .

4– تأسيس وضعية سوسيو قانونية للرق :

يظهر النظام القانوني التقليدي وجود صور غير متكافئة للمجتمع، فالقانون يضع وضعية خاصة للعبد تختلف باختلاف المجتمعات المستقبلة للعبيد، فعلى ضفة نهر السنغال الشمالية كان الأسرى يشكلون طبقة معروفة عند المجتمع الطبقة الدنيا دون شك لكنها لم تكن محرومة من الحقوق والضمانات التي تعطيها التقاليد المحلية20، الأسير يمكنه الزواج وأشكال زواجه لا تختلف عن

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

أشكال زواج الرجال الأحرار يعيش الأسير داخل منزل سيده، فرب العائلة الذي لديه حق تأديب الزوجة والأولاد وأبناء أخيه أو أخته وأبناء أخواته، يملك أيضا حق تأديب الأسير لكن تأديبه لا يصل إلى درجة حد الإهانة أو التحقير.21

إن القانون لا يتجاهل الأسرى بل يضع بعض الحواجز للوصول إلى حقوقهم فهم ليسوا مقصيين من المؤسسات العامة، فهم رجال ثقة في مجتمعات دامال وكايور براك ومجتمع الوالو، هم من الأسرى في كايور مثلا كان الأسير من الدامال يقود الجيش، إذا كانت وضعية العبد محددة فمبدأ الرق هو في حد ذاته إهانة لكرامة الإنسان، فالرق في الحقيقة هو نظام مناف للحق الطبيعي إنه ظاهرة مجحفة في حق الإنسان، لأنه ينفي الكرامة الإنسانية ويجعل حقوقا لفئة معينة من الناس وإذا كانت المسيحية قد أقرت بذلك لكن ذلك بقي حبرا على ورق22.

ظروف العبد حسب التعريف الكلاسيكي يحصر العبد في خانة الشيء المملوك إن هذا التعريف يجعل امتداد المفهوم ضئيلا23 ، فهو يقصي تقارب أشكال العبودية الموجودة عند المجتمعات التي لها أطر قانونية مختلفة، ولكن حتى في الغرب حيث كان نموذج قانون جيستينيا موجودا يمكننا إيجاد تحليل ستانلي الكنز الذي يشبه وضعية العمال الإفريقيين في الممتلكات الاسبانية والبرتغالية خلال القرن 18م يشبهه بالتزام تعاقدي يكون فيه السيد مالكا لعمل الرجل وليس للرجل نفسه24 .

مسعى أخر يربط بين العناصر الاقتصادية والقانونية وهو التيار الماركسي المعاصر، حيث إن مؤلفي القانون الاقتصادي والاجتماعي يعرفون الرق على أنه نظام اقتصادي مبني أساسا على الاعتراف بحقوق ملكية الرجال والجماعات المحلية لرجال آخرين يعطي الحق للأول باستغلال الثاني للاستفادة من مجموع الفائض من الإنتاج25 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

يمكن أن ننتقد هذا المسعى فالكتاب يقدمون تشويها يعود إلى عصور قديمة، هذا التشويه لا يعطي الأولوية فقط للبعد الاقتصادي، لكنه يهمل الجوانب الأخرى للحياة المادية للرجال من جهة أخرى، هناك تناقض حيث أن الماركسيين يصفون العلاقات بين الرجال انطلاقا من فكرة امتلاك الشيء، بينما عند ماركس علاقة الرجل بالشيء لا تقتضي وجود علاقة اجتماعية لذلك يبقى الغموض واضحا فيما يخص الفرق بين السلطة على شيء جامد والسلطة الممارسة على الرجل، لذلك لا نملك المعلومات الكافية حول كيفية الاعتراف بحق الملكية على الرق26.

هناك نظرية تقتبس من التحاليل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للرق في آن واحد، هذه النظرية هدفها إعطاء تعريف جديد للرق فحسب هذا الكاتب، إن الخصوصية الاقتصادية للرق هي ضمان الاستمرارية عن طريق أسر أو سرقة كائن بشري جديد، لا يسعى الرجل إلى ضمان تكاثره فهو ينفي قرابته، فإن أي كائن حي يأسر أو يشترى يمكن أن يوفر من خلال عمله معدل ما سيخسره الرجل معدل أربع أو خمس سنوات، بينما يستلزم على الرجل انتظار ثلاثة مرات أضعاف الزمن لإنتاج عبد، بمعنى ضمان بقاءه منذ ولادته إلى غاية وصول سن العمل27.

يركز كلود مياسو (C. Meillassoux) على طابع القرابة وعلى نظام التكاثر فالعبد في نظره هو أجنبي مطلق وليس بقريب"، فالرق يزداد بالأسر والبيع وينقص عندما لا نستطيع أن نأسر ما يكفي من الرجال28 .

من جهتنا نعطي التعريف التالي: إن الرق يقتضي في التحكم المباشر الملكية العامة المتمثلة في الاستغلال الجسدي، يقوم بها أشخاص معينون على أشخاص آخرين29 .

لقد نشأ في الواقع الرق إثر ضروريات الحياة الاقتصادية السياسية والاجتماعية للمجتمعات السنغامبية، وقد نشأ في منطق عواطفهم، وفي التنظيم الاجتماعي للعمل وبالنسبة للمجتمعات النظامية اختلطت فكرة الرق مع فكرة

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

العمل والسلمية، والواقع أن العمل هو الإنتاج بوفرة أو هو التطور المستمر للقوى المنتجة30 ، أما السلمية فهي نظام إذا كان الرق يؤثر في عواطفنا في القرن العاشر ق10م، وإذا كان مخالفا لأسس القانون الطبيعي وحقوق الإنسان، يبدو أن الارتباط بهذه الهيئة كان جد وثيق بالنسبة للعبد وللسيد على حد سواء، فالعبد كان مجبرا على العمل بالقوة، ومجبرا على الطاعة وليس له أي مسؤولية، أما الرجل الحر فهو الذي كان مسؤولا وهو الذي يستطيع القيادة31 .

5– الظروف القانونية للعبيد في السنغال.

تختلف الوضعية القانونية للعبيد من مجتمع لآخر، وضعية العبد في ممالك الوولوف كانت مختلفة عن نظيرتها في الفوتا جالون أو السونانكي، فالعبد في الوولوف كان له حق الميراث والحقوق السياسية والأسرية، كان بإمكانه الزواج وتكوين الأسرة كل هذه القوانين كانت تقاليد32 .

عرفت ظروف العبودية تطورا فقد ضمت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ق 17م – ق18م، أصنافا كان لديها صفات الرجل الحر فظروف الأسرى لم تبق دائما مأساوية ومنحطة ومزرية33 ، من بين العبيد الذين كانوا يعيشون عند السيد داخل منزله ويحصلون على المؤونة من عنده، كان هناك آخرون مستقرين في قرى العبيد، حيث يشتغلون في أراضي ليست ملكهم لكنهم يتخذون منها مصدر رزقهم، كان غالبية العبيد من الرجال والنساء يعملون في الزراعة تحت مراقبة واحد منهم "زعيم العبيد" أو ما يسمى الفانغا في السودان قديما الذي كان يؤدي دور موظف الملك، وآخرون كانوا يقومون بوظيفة جباية الضرائب.

ولكن الأمر يتعلق بفئة من العبيد، يبدو أنها كانت تقوم بدور هام في الحياة السياسية إنهم عبيد المملكة، لم يكن القانون العام يتجاهلهم وكان يضع بعض الحواجز أمام خضوعهم، ويبدو أن ظروف تواجد هؤلاء العبيد لم تكن متشابهة فهي تختلف باختلاف وضعية السيد والدور المنوط به، فالعبيد الذين

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

يقومون بأعمال الفلاحة ويعيشون جماعات تحت قيادة قائد الجماعة، كانت ظروفهم أقسى من ظروف عبيد البيوت.34

أما عبيد المملكة في مجتمع الولوف كانوا يتمتعون بامتيازات خالية من الأعمال الشاقة للتفرغ لخدمة الدولة، ويمكن مقارنة هذا الوضع بالأوضاع القديمة حيث كان عبيد الكنيسة يتمتعون بظروف أفضل من العبيد الآخرين35.

إن ظروف العبودية كانت مستمرة ومتوارثة وكان تحرير العبد وحده فقط من يستطيع وضع حد لها، إن أمثلة التحرير التي بأيدينا تبدو نادرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ق 17م وق18م، ولم تكن متوفرة إلا في القرن 19م 36، دعت إليها عواطف دينية37، أو سلطات استعمارية38،يصاحبها دفع تعويض للسيد، وكان تحرير العبد يتم فرديا أو جماعيا39 .

فالحرية المعطاة للعبد لم تكن أحيانا كاملة فقد كان المحرر يخضع لالتزامات طويلة المدى40 ، وتبقى فقط نظرة المجتمع إلى العبد، فبالنسبة للأهالي كان العبد يعتبر أداة ضرورية حملتها الحرب إليه، شخص محروم من بعض الحقوق لكن كرامته الأخلاقية كانت بالكاد موجودة 41.

من خلال التحليل للاديولوجية المتعلقة بالرق في مجتمعات الولوف، استنتجنا ملاحظة تكمن في أن العبيد كانوا يعاملون على أساس أشخاص دون مستوى، وإن العمل على إعطائهم وضعية اجتماعية أعطاهم خصائص أكثر سلبية من خصائص القرويين الأحرار، غياب معنى الشرف، الاهانة والاحتقار، إن هذه النظرة الدنيئة ترتكز على اديولوجية بيولوجية للتمييز العنصري، وتراكم النظام الاجتماعي للعبودية42 ، فالعبيد كانوا يعتبرون كائنات حية أقل مستوى، كانت نجاسة دمهم تنتقل عبر الوراثة43 .

لا يمكن اعتبار الخدم في البيوت أشياء مثلما كان يتصورهم الرومان، فقد كان بإمكانهم الزواج والإمضاء على العقود القانونية، فقد كانت معاملتهم جيدة ولم يكن ذلك عاطفة حنان من السيد اتجاههم لأن مصالحهم المادية كانت

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

على المحك لأن العبيد كانوا أساس ثراء العائلة والأملاك الشخصية للسيد، "إن الخدم في البيوت هم أسرى ينتمون إلى الجماعات المنهزمة في الحروب، ومرتبطون بخدمة رب الأسرة أو زعيم القبيلة"44 .

كان الخادم يشتغل في حقل سيده صباحا، وبما أنه رب عائلة كذلك فإنه يشتغل بعد الظهر في حقله الخاص، أو يخصص يوما أو يومين في الأسبوع للاهتمام بالزراعة حسب المنطقة45 .

يعتبر خادم البيت فردا من الأسرة ولا يمكن بيعه، فهو يعامل معاملة حسنة وله حقوق، ويمكن أن يخصص ساعات من يومه لنفسه، له أملاك خاصة، ويمكن أن يزيد من ثراء نفسه ولكن وفق حدود لكي لا يزيد طمع سيده، وعند موته فإن ثروة العبد لا يمتلكها أبناؤه، وإنما تعود إلى سيده46 ، وإذا كان يعمل فالمنتوج يعود إليه، ففي مجتمعات الباوول أو مجتمعات السين والسالوم تماما، كما في دول الكايور والوالو والفوتا تورو، فالأسير لديه يومين يتصرف فيهما ولا يشتغل لسيده، إلا لغاية أجر ساعتين، لا يوجد هناك قانون مكتوب يحكم العادات، ولكن التقاليد جعلت منها قوانين يتقبلها الجميع47 .

إذن فخادم البيوت لديه إمكانية الحصول على الأملاك لكنه محروم من حق الشهادة والميراث، وعند موته تعود جميع أملاكه إلى سيده، ولكن مجتمعات السين والسالوم والباوول يجعل السيد دائما أكبر حصة من أملاكه للابن الأكبر لخادمه، أما في أعالي السنغال والنيجر فإن الخادم لا يعطي سوى نصف حقه، وفي مجتمعات السوننكي يعطي السيد دائما موافقته لزواج خادمه، ولكن من أجل أن يبقى الأبناء داخل المنزل يعملون على تزويج الخدم مع بعضهم البعض.

إن العبيد الذين ولدوا في الأسر يتم تحريرهم بعد جيلين أو ثلاثة، هذا الإجراء يتم وفق اعتبارات دينية فالإسلام يطالب بحسن معاملة الأسرى كنوع من

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

الرحمة48 ، وفي مجتمعات الولوف جرت العادة على أن يعتبر تحرير العبد من طرف سيده بمثابة صلة القرابة بينهما، فتحرير العبد أنشأ صلة قرابة بقيت مستمرة بعد إلغاء الرق49 .

كان خادمي البيوت ليس تحت حكم أي سلطة مطلقة تمتلكها فإذا كانت حقوقه ضئيلة لكنها موجودة وعلاقاته مع سيده تحكمها القوانين القرآنية، يستطيع سيده أن يعاقبه على أخطاء معينة وفق قوانين تحكمها التقاليد، يبدو إن فكرة أن العبيد هم من طبيعة دنيئة المستوى هو أمر استقر عند بعض المجتمعات، مما يبرر الانقطاع الاجتماعي بين قرى الرجال الأحرار وقرى العبيد50 .

إن تعدد قرى العبيد في مجتمعات الفوتا جالون تفسره الحاجة إلى ضمان أمن المملكة ضد الحملات الأجنبية من جهة، ولأهمية الرق في الإنتاج من جهة أخرى51 .

تعددت أصول العبيد ووضعياتهم المختلفة، فبعض العبيد أجانب وهم أسرى الحرب يستخدمون كعبيد للعمل الزراعي والأعمال الشاقة وتموين سفن السود بالحبوب، أما غير المسلمين الجالونكي والبولي الذين اعتنقوا الإسلام استقروا قديما في الفوتا جالون يمكن أن يصيروا عبيدا بعد فرض عقوبات عليهم، كالسراق مثلا، لذلك يمكن القول أن الفوتا جالون هو مجتمع غير متكافئ في أعماقه، فالحقيقة إن عدم تساوي الأفراد يعود إلى اختلافات عميقة تخص الوضعيات القانونية وعلاقات التبعية، فهناك المسلمون وغير المسلمين، فالمسلم لديه كامل حقوق الرجل الحر، والآخرون لديهم وضعية أقل مستوى52 .

إن القانون في الفوتا جالون هو انعكاس للمجتمع الذي يحكمه فوجوده في مجتمع غير متكافئ يعطي وضعيات خاصة للأفراد تختلف اختلاف الطبقات الاجتماعية53، كما يوجد هناك تصنيف داخل الرجال الأحرار يتسم باللاتكافؤ، فهناك ارستقراطيو السيف والرماية وهناك ارستقراطيو الكتاب والقلم 54 ، إنهم أشخاص ينحدرون من عائلات كبيرة، أناس صالحون قاموا بالجهاد واحتكروا السلطة وهم يشكلون طبقة سياسية دينية تحتكر أملاكا وعدد كبير من العبيد55 .

إن الخادم يجعل منه شخصا ليس شيئا يستطيع الزواج من عائلة حرة وتعود أملاكه في حال وفاته لسيده ويستطيع جمع ثروة وحماية نفسه من تجاوزات

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

سيده، يستطيع الخدم استخدام منتوجات عملهم لصالحهم أما عبيد التجارة فليس لهم الحق في ذلك، أما الرجال الذين صاروا عبيدا إثر الحروب إما يتم بيعهم أو تستخدمهم العائلات في الزراعة والحرف ثم يتم إدراجهم ضمن العائلة بعد أجيال متلاحقة، إذا كانت الدولة هي المالك الرسمي للأراضي فان السكان يبقون الملاك الفعليين فالدولة بذلك لا تتدخل في نمط الإنتاج وليس هناك ملكية خاصة للأراضي56.

– الخاتمة:

استمر الرق بالقارة الإفريقية وتعزز عن طريق الحملات الاستنزافية من طرف الشركات الأوروبية للاتجار بالإنسان الإفريقي والتجارة بالأسلحة واستمر هذا التبادل التجاري الذي كانت من نتائجه الأرباح الطائلة بالساحل الإفريقي.

ساهم بعض زعماء القبائل الإفريقية في تجارة الرق وعملوا كوسطاء وعملاء ومساعدين للوكلاء والتجار الأوروبيون كما ساهموا في ظهور الطبقية التي أفرزت ضرورة الدفاع عن النفس عبر تحالفات قبلية وتنظيمات على الصعيد العسكري وأكسبتهم ثلاثة قرون من الاضطهاد ليس فقط مواجهة ومحاربة التجار الأوروبيون وإنما حتى هؤلاء الزعماء الأفارقة العملاء، فصار الأفارقة يكرهون الأوروبيين ويحصنون أنفسهم عسكريا وازداد كرههم لهم بعد التوافد الأوروبي في إفريقيا واعتبار الرجل الأسود سوى شخص خلق للعبودية.

تعتبر دراسة الرق في المجتمعات السنغالية في مرحلة ما قبل الاستعمار والإبقاء على صيغة الرق التقليدية يتم تحليله بالنظر إلى ظروف العبد المعاشة أسير المنزل وأسير التجارة كان يتم بيع الأسرى مقابل سلع لأن غالبية العبيد كانوا يستخدمون كخدم في البيوت والزراعة والمناجم هذه القوافل، وتعزز نشاط التجارة الأطلسية الذي كان مظهرا من مظاهر تفاقم الرق منذ نهاية القرن 15م

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

وخاصة منذ استقرار الأوروبيين الدائم في القرن17م، وزاد من استخدام العنف والاضطهاد في الدول الساحلية وظهور حكام مستبدين، كما تم استرقاق المواطنين المنحرفين والمجرمين أعطى قوانين جديدة للرق من نتائج الاستعمار.

الهوامش:

-1V. Velsen, The Politics of Kinship : A Study of Social Manipulations among the Lakeside Tonga of Nyassaland. Manchester, Manchester University Press, 1964, p.262.

-2H. Deschamps , Histoire de la traite des noirs, de l'Antiquité à nos jours, Paris, éd. Fayard,1970,p. 102.

-3S. Daget, La traite des Noirs. Rennes, éd. Ouest France Université, 1990, p. 235-262.

-4M.Badji, Droit naturel, Droits de l'Homme et esclavage l'exemple du Sénégal. Analyse historique du XVIIème siècle à l'Indépendance, Thèse Doctorat en Droit ,Université Grenoble II,1998, p.08.

-5H. Deschamps , Histoire de la traite des noirs, de l'Antiquité à nos jours, Op.cit , p. 102.

-6M.Diop, Histoire des classes sociales en Afrique de l'Ouest, Ed. Maspéro, 1972, t.2, p.22.

7- السوننكي: جزء من الماندانغ موزع في جميع اتحاد السودان وشعوب البوهل وقائل البامبرا المنتشرة في وادي النيجر الأعلى والسنيغال الأعلى، ينظر: عيدي محمد، العمل الإجباري وأثره النفسي والاجتماعي في إفريقيا الغربية الفرنسية من 1914- 1944م، رسالة في الدراسات المعمقة في تاريخ إفريقيا الغربية الحديث، تحت إشراف مصطفى إبراهيم حسن، جامعة الجزائر، 1983- 1984، ص. 35.

-8A. Bara Diop, La société wolof. Tradition et changement. Paris, éd .Karthala, 1981, p.119.

-9A. Samb, « L'Islam et l'esclavage ». Notes Africaines, n° 168, IFAN, oct. 1980, p. 93-97.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

-10A. Bara Diop, La société wolof. Tradition et changement., Op.cit, p. 119.

-11S. Daget, La traite des Noirs, Op.cit. p. 235-262.

-12 A.R.S., 2B27. Gouverneur à ministre, 10 juin 1848 ;ibid., 20 août 1848 ; ibid., 12 février 1849.

13- إن الرق كان موجودا كنظام إنتاج في أغلبية المجتمعات قبل مجيء البرتغاليين إلى سواحل إفريقيا الغربية من السنغال إلى الكونغو وكان الرق موجودا على أشكال مختلفة من القرن 11م إلى القرن 16م في السودان الغربي.

-14P. Arminjon, Précis de droit international privé, Les notions fondamentales de droit international privé, 3è édition, Dalloz , Paris, , 1947, p.141.

-15P.F. Gonidec, L'Etat africain, L.G.D.J., Paris,1970, p. 36-37.

-16Ibid., p. 6-7.

-17-B.Durand,Histoire comparative des institutions, NEA, Dakar, 1983, p.324. et ss.; A.Moyrand, Réflexions sur l'introduction de l'Etat de droit en Afrique noire francophone, Revue internationale de droit comparé,n4,oct.-déc, 1991,p.872-875.

-18M. Niang, « Place des droits de l'homme dans les traditions culturelles africaines », Notes Africaines, n° 170, avril 1981, p. 48-51.

-19J.S.Canale, Essai d'histoire africaine, éd. sociales, Paris,1980, p.76.

-20A.N.S.O.M. Sénégal XIV/15 b. Rapport du chef du service judiciaire au gouverneur du Sénégal, 10 avril 1855.

-21Ibid. id.

-22K. Mbaye, Les droits de l'homme en Afrique, , Pédone.C.I.J., Paris, 1992, p. 89.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

–23 C.Meillassoux, L'esclavage en Afrique précoloniale, ed. Maspero,Paris,1975,p.19.

M.Badji, Droit naturel, Droits de l'Homme et esclavage l'exemple du Sénégal. Analyse historique du –24 XVIIème siècle à l'Indépendance,Op.cit, p.12.

–25 G. Dhoquois, Pour l'histoire, Paris, Anthropos, 1971, p. 127–128.

–26 T.O. Elias, La nature du droit coutumier africain, Paris, Présence Africaine, 1961, p. 77.

–27 M.Badji, Droit naturel, Droits de l'Homme et esclavage l'exemple du Sénégal. Analyse historique du XVIIème siècle à l'Indépendance, Op.cit, p.14–15.

–28 Ibid, p.13.

29– يقترب من هذا التعريف جماعة لندن المناهضة للرق والرق هو شخص يعمل عند شخص أخر ليس له الحق في رفض العمل أو هو ملك لشخص آخر ليس لديه حرية ولا حقوق في سنة 1973 حسب اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالرق في سنة 1926م الرق هو حالة أو ظرف لشخص تمارس عليه حقوق الملكية أو بعض هذه الحقوق أما تجارة الرق فهي تحوي كل نشاط للأسر وامتلاك أو تخلي عن شخص لجعله عبدا.ينظر:

M.Badji, Droit naturel, Droits de l'Homme et esclavage l'exemple du Sénégal. Analyse historique du XVIIème siècle à l'Indépendance, Op.cit, p.13.

–30– A.R.S. K25 : L'esclavage en A. O. F. (étude historique, critique et positive) par M. Deherme. Rapport de mission adressé au service des affaires politiques du gouvernement général de l'A.O.F., Sd. (Gorée, le 25 février 1907).

–31 A.R.S. K25 : L'esclavage en A. O. F. (étude historique, critique et positive) par M. Deherme. Rapport de mission adressé au service des affaires politiques du

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

gouvernement général de l'A.O.F., Sd. (Gorée, le 25 février 1907).

-32G. Balandier, Sens et puissance, Quadrige, PUF, 2è éd, Paris, 1981, p.105.

-33A.R.S. K18. Rapport sur la captivité par le commandant de Podor, 1904.

-34M .Badji, Droit naturel, Droits de l'Homme et esclavage dans le contexte socio-historique sénégambien, Op.cit, p.15.

-35B. Durand, Histoire comparative des institutions, Op.cit, p. 139-140.

-36A.R.S.K6, Actes d'affranchissements, 1834-1841.

-37A.R.S., K17. Rapport Poulet sur la captivité dans le cercle Tivaouane.

-38A.R.S.K7, Actes d'affranchissements, 1840. Les affranchissements ne portent jamais sur des groupes bien nombreux.

-39Ibid.id.

-40F. Zuccarelli, le régime des engagés à temps au Sénégal, Cahiers d'Etudes Africaines n7, vol.II, 1972, p.420-461.

-41F. M. Niang, Place des droits de l'homme dans les traditions culturelles africaines, Op. cit, p. 49-50.

A. Bara Diop, la société Wolof, Tradition et changement. Les systèmes d'inégalité et de domination , -42Op. cit, p. 161.

-43R. Rousseau, Cahiers de Y. Dyâo, 1929, p. 189.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

–44Cf. L. Rolland et P. Lampué, Précis de droit des pays d'Outre–Mer, Paris, 1949, n.261.

–45A. B. Diop ,La société Wolof. Tradition et changement, Op.cit, p. 200.

–46A.R.S. 1G330. Coutumiers juridiques du Sénégal, 1907.

–47A.N.S.O.M., Sénégal IXV/15 b. Rapport du chef du service judiciaire au gouverneur du Sénégal, 10 avril 1855.

–48A.Samb,L'Islam et l'esclavage, Op.cit, p. 93–97.

–49J. Chabas, le droit des successions chez les wolofs, Annales Africaines, 1956, n° 1, p. 88 et 90.

.–50A.N.S.O.M., Sénégal XIV/15 b. Rapport du chef du service judiciaire au gouverneur du Sénégal, 10 avril 1855, précité. Ainsi, l'esclave qui commet une faute encourt des peines dites légères qui consistent dans l'administration de la chicote et l'emprisonnement.Ces peines sont prononcées par le chef du village au nom du roi

–51M. S. Baldé, L'esclavage en Afrique Occidentale Française. L'esclavage et la guerre sainte au Fouta Djallon, éd. Maspéro, Paris,1975, p.195–201.

–52– M.Badji, Droit naturel, Droits de l'Homme et esclavage l'exemple du Sénégal. Analyse historique du XVIIème siècle à l'Indépendance,,Op.cit, p. 18.

–53– B. Durand, Histoire comparative des institutions, Op.cit , p. 340–341.

.–54B. Barry,la Sénégambie du XVe au XIXe siècle, éd. L'Harmattan, Paris 1988,p.152

–55W. Rodney, Jihad and social Revolution in Futa Djalon in the Eighteenth century. J.H.S.N., 4, 1968, p. 280–282.

– 56 C. Coquery–Vidrovitch et H. Moniot, L'Afrique noire de 1800 à nos jours, Paris, P.U.F., 1984, p. 304–309.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com
www.manaraa.com